

المصدر : الرياض

التاريخ : 07-04-2007 العدد : 14166

الصفحات : 1 المسلسل : 8



الرياض

بيت الأمة..

يوسف الكويليت



« جميع أصحاب الخلافات العربية والإسلامية يرون أن تكون الرياض مقر المصالحة واللقاءات وأن يتولى الحل خادم الحرمين الشريفين بناءً على سوابق جمع الأئمة ». تم توقيع اتفاق الطائف بين اللبنانيين، ثم اجتماع فرقاء العراق، وأيضاً آخر المصالحات التي شهدناها في الموقع الشريف بين الفلسطينيين أي بركة المكرمة..

في قمة الرياض الأخيرة جاءت اجتماعات داخلها من أجل دارفور، والمصالحات الأخرى واللبنانيون يريدون الآن عودة الرياض بأن تقبلي جهود الطائف، والسكريتير العام للأمم المتحدة يرى المملكة واجهة فك الخصومات، وتلاقي الأضداد..

لماذا المملكة، وتحديداً الملك عبدالله من يملك هذا التأهيل في السير باتجاه إيجاد مبرر لاجتماع الخصوم، ومحاولة فك شفرة الخلافات بين تلك الأطراف، ولماذا لا تكون الجامعة العربية، أو الأمم المتحدة، أو أي هيئة، أو تجمع إقليمي أو دولي من يقوم بهذه الواجبات الصعبة والمعقدة، والذي لا يريد أي طرف تحمل تبعاتها بسبب تباعد المواقف بين الأشخاص أو كتكتلات حزبية أو طائفية؟

من قراءات سابقة نجد المملكة ليست طرفاً في خصومة، أو انحياز لفئة ما ولم تجعل لها غايات تريد تمرير رغباتها أو أفكارها لصالح، أو لأي جهة أخرى بمعنى أن هذه الحيادية أطلقت مبدأ الثقة بالراعي ودواعي اللجوء إليه في الظروف الدقيقة والحساسة..

فإذا كان لبنان تقسمه خلافات تاريخية تتبدل وفق التواريخ والأحوال، فإن الواقع الراهن جعل المملكة مع تحرير أرض لبنان، ولكنها ضد إثارة حرب غير متكافئة مع إسرائيل، ومع ذلك لم يشكل هذا الموقف تباعداً مع حزب الله، ولا مع من يريدون خلق تعقيدات سياسية مع إيران وسورية، ولا تقبل أن تكون مع السنة وحلفائهم ضد غيرهم وهذا التمييز ألجأ كل الأطراف إلى أن تكون الرياض البيئة المتفق عليها أن تتحمل مسؤولية أخلاقية ومعنوية في خلق أجواء مصالحة بين كل اللبنانيين، وغيرهم.. هناك أيضاً مطالب صومالية، وأخرى سودانية، وقد لا تخرج الغايات عن نفس الإطار، والمحتوى خلافاً لتواريخ مضت كانت السياسات ترسم على مبدأ من لم يكن معي فهو ضدي، ومن هذا الاعتبار، لا تريد المملكة أن تكون العراق ثلاثة كيانات أو يتحول لبنان إلى (كائونات) تفصلها شوارع أو حدود وهمية، ولا تلتقي مع أي فكر يلغي حق الأقليات وحرية معتقداتهم أو مواطنيتهم، لأن السعير الذي عشناه طيلة نصف قرن لا يسمح بتكرار أخطاء قاتلة أنت بنا إلى أن نحتكم إلى حالات يفسرها كل طرف، حقه المشروع، وعدم احترام الشريك بالأرض والمواطنة وما أعطته له القوانين والحق العام والخاص في نشر التسامح وتلاقي الواجبات بين الجميع..